في جلسة الشورى الاستثنائية

إقرار مشروع قانون إيجارات العقارات المبنية

القضيبية – مجلس الشورى: وافق مجلس الشورى خلال جلسته الاستثنائية الثانية التي عقدت صباح أمس على مشروع قانون بشأن إيجار العقارات المبنية، وجاء إقرار مشروع القانون إيمانا من مجلس الشورى بضرورة دعم حركة التطوير العمراني والاستثمار العقاري، علاوة على أهميته من الناحية التنظيمية والتطورية في مجال النظم الإدارية لعقود الإيجار، ووضع حقوق وواجبات طرفي المعاملة (المؤجر والمستأجر)، إضافة إلى زيادة الثقة في القوانين والتشريعات الحديثة التي تكون عاملا رئيسا في زيادة حركة الاستثمارات العقارية، ولحفظ حقوق جميع الأطراف (المؤجر والمستأجر) أثناء سريان معاملات التأجير، ولتخفيف عدد القضايا المتعلقة بالإيجار.

وكانت الجلسة التي عقدت برئاسة رئيس المجلس علي الصالح أكدت أن مشروع قانون إيجار العقارات المبنية من القوانين المهمة التي ينبغي تمريرها في دور الانعقاد الحالي، خصوصا مع قرب انتهاء دور الانعقاد الرابع من الفصل التشريعي الثالث.

• وزير العدل

• دلال الزايد

• رباب العريض

وقد استهلت الجلسة أعمالها بالتصديق على محضر الجلسة السابقة قبل أن ينتقل المجلس؛ لبحث التقرير التكميلي للجنة المرافق العامة والبيئة بخصوص مشروع قانون بشأن إيجار العقارات المبنية (المعد في ضوء الاقتراح بقانون المقدم من مجلس النواب)، ومشروع قانون بشأن إيجار الأماكن وتنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر (المعد في ضوء الاقتراح بقانون المقدم من مجلس الشورى)، ومشروع قانون بإصدار قانون إيجار العقارات، المرافق للمرسوم الملكي رقم (43) لسنة 2012، وذلك بعد دراسة اللجنة لعدد من المواد التي تم إعادتها للبحث، بناء على ما دار من مقترحات ومناقشات خلال جلسة يوم الإثنين الماضي.

وفي جلسة اليوم، أجرى أعضاء مجلس الشورى مناقشات مستفيضة ومفصلة للموضوع على ضوء التقرير المقدم من اللجنة المختصة الذي تأتي أهميته لتنظيم قطاع يمثل أحد أهم روافد الاقتصاد البحريني، والذي يتطلب تذليل الصعوبات كافة التي تواجه هذا القطاع العقاري، خصوصا في الجوانب التشريعية.

وبعد البحث الواسع من جانب أعضاء المجلس، والاستماع إلى وجهات نظر وزير العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف وإجاباته حول استفسارات السادة أعضاء المجلس بخصوص المشروع المذكور، وافق المجلس على مواد مشروع بقانون، في حين وافق على تعديل المواد رقم 23، 41، 45، 46، فضلا عن التوافق على قرار مجلس النواب بإلغاء 9 مواد من مشروع القانون، ومن ثم تم أخذ الرأي النهائي بالموافقة على مشروع القانون في الجلسة ذاتها.

بعد دهس طالبة أمام مدرستها

تقوي: زيادة رجال المرور بالمناطق التعليمية

• سوسن تقوي

قالت رئيسة لجنة الشؤون الخارجية والدفاع والأمن الوطني بمجلس النواب سوسن تقوي ان زيادة حالات الحوادث بمحيط المدارس يتطلب اتخاذ اجراءات فعالة لضمان حماية وصون أرواح فلذات الأكباد من الطلبة والطالبات.

وعبّرت تقوي عن حزنها الشديد لوفاة طالبة بحرينية دهسا في محيط مدرستها قبل أيام وذلك بسبب حادث مروري.

ونوهت تقوي بقرار وزارة الداخلية بتشكيل لجنة برئاسة وكيل وزارة الداخلية تعمل على اتخاذ الإجراءات الفورية للحد من الحوادث المرورية أمام المدارس وإعداد دراسة بتلك الحوادث للتعرف على أسبابها واقتراح الحلول اللازمة للحد من تكرارها، وذلك بالتنسيق مع وزارة التربية والتعليم، على أن يقدم رئيس اللجنة تقريرا بنتائج أعمالها خلال مدة لا تتجاوز شهرا.

وأكدت تقوي أن الأهالي باتوا يخافون على أمن وسلامة أبنائهم ولم يتحول محيط المدرسة أو حرمها الى أماكن مأمونة بسبب تزايد حالات الخطر وبخاصة مع تزايد القصص لحالات إهمال الأطفال والطلبة سواء في رياض الأطفال أو المدارس.

واقترحت تقوي زيادة عدد رجال المرور بمحيط المدارس والمناطق التعليمية فضلا عن أهمية مشاركة مختلف الجهات الرسمية والخاصة والأهلية في حملة وطنية للتوعية بالسلوك المروري المطلوب عند القيادة بالقرب من المناطق التعليمية.

وأشارت تقوي الى دور مجلس النواب الأخير في تسريع اقرار مشروع قانون المرور الجديد والذي يضع ضوابط وأحكاما لمعالجة كثير من الثغرات القانونية بالاضافة الى تحقيق الردع القانوني المناسب تجاه الكثير من المخالفات المرورية التي أصبحت شائعة على الطريق في يومنا هذا.

اقتراح 9 أراض للمشاريع الإسكانية في أم الحصم

الزنج– المجلس البلدي لبلدية المنامة: أكد عضو المجلس البلدي لبلدية المنامة عدنان النعيمي أنه يعطي المشاريع الإسكانية أولوية للدائرة السادسة، موضحاً أنه تقدم بمقترح لاستملاك تسع أراضي للإسكان بمنطقة أم الحصم.

وأشار النعيمي إلى أن الأراضي تقع في مجمعات 333، و337 و339 بمنطقة أم الحصم، قائلاً: "أما بخصوص تغيير وجه المنفعة للارض المتقرحة للمشروع الإسكاني من قبل وزارة الإسكان لقد جاء قرار المجلس البلدي باستبدال وجه المنفعة على العقار رقم (03060634) في منطقة أم الحصم مجمع 337 من الإسكان لمواقف السيارات بعد دراسة مستفيضة للمنطقة والتي بينت بأن المنطقة بحاجة ماسة إلى مواقف السيارات التي تخدم الأهالي، ولا يعني ذلك بأننا لا نعي أهمية المشاريع الإسكانية إلا أن هذا المجمع تحديداً لا يستوعب المزيد من المشاريع الإسكانية كون المنطقة قديمة ومكتظة بالسكان، والتي إن تمت فإنها ستتسبب في خنق المنطقة مرورياً وانعدام مواقف السيارات".

وتابع" لذلك جاء المقترح بتحويل المنفعة من الإسكان لمواقف السيارات، ورفعنا مقترحاً آخر باستملاك تسع أراضي لإقامة المشاريع الإسكانية عليها وقد تم رفعها للوزير وأحالها على وزارة الإسكان ونحن في انتظار اتخاذ الخطوات اللازمة لاستملاكها، وهذه الأراضي تستوعب وحدات سكنية أكثر ومرافق وخدمات متكاملة".

"البلدي الشامل": ماضون في سياسة تشجيع الاستثمارات

شارك المركز البلدي الشامل التابع لوزارة شؤون البلديات والتخطيط العمراني في معرض الخليج للعقار للمرة السابعة على التوالي، والذي أقيم تحت رعاية رئيس الوزراء، صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة وبدعم من جمعية التطوير العقاري البحرينية، في مركز البحرين الدولي للمعارض والمؤتمرات، وذلك من منطلق التعريف بالخدمات والإنجازات التي يقدمها المركز للمستثمرين العقاريين والجمهور المختص؛ لغرض جذبهم للاستثمار في مملكة البحرين.

وأوضحت القائم بأعمال رئيس المركز البلدي الشامل ابتهال الهاشمي أن المعرض أقيم لغرض تحقيق رؤية واضحة، وهي تقديم خدمة مميزة للنهوض بالاستثمار العقاري في المملكة، والذي يعتبر من أهم المؤشرات الاقتصادية في البحرين وأكثرها تأثراً بالعوامل المحيطة، منوه بأن هذه المشاركة تأتي في إطار إستراتيجية المركز لعرض إنجازاته على المستثمرين البحرينيين والأجانب، إضافة إلى تعريف المشاركين في المعرض بنظام التراخيص الإلكتروني الذي بدأ المركز تطبيقه بشكل يعمل على تسريع وتسهيل الإجراءات.

وأضافت أن المركز ماض في سياسته لتشجيع الاستثمارات والتسهيل على المستثمرين، وأن الجناح الخاص بالمركز في المعرض سيعرض التسهيلات التي يقدمها المركز للمستثمرين إلى جانب طرق عمله والإدارات التي يضمها من مختلف الجهات الحكومية والخاصة. وسيقوم المركز أثناء فترة وجوده في المعرض بتقديم عرض يومي يتضمن شرحاً مفصلاً عن أعمال المركز وطرق الاستفادة من الخدمات التي يوفرها، وذلك على شاشة العرض المخصصة لذلك. ويشارك في المعرض كثير من المؤسسات والشركات والجهات العاملة في المجال العقاري والاستثماري، ما سيتيح للمركز البلدي الشامل فرصة إيصال رؤيته وأهدافه إلى هذه المؤسسات.

خطة عمل جديدة لتنظيم أعمال القطاع... "الأشغال":

فصل مقاولي الصيانة عن نظرائهم بمشاريع البناء

المنامة–وزارة الأشغال: قامت وزارة الأشغال مؤخراً بتدشين خطة عمل جديدة لإعادة تنظيم أعمال المقاولين في قطاع مشاريع البناء والصيانة. وأشار وكيل وزارة الأشغال رئيس لجنة تأهيل المقاولين وليد الساعي أن الوزارة ستمضي قدماً في تحقيق أهدافها، والتي من بينها خلق فئة مقاولين ذوي خبرة في أعمال صيانة المباني في مملكة البحرين وذلك عن طريق فصل مقاولي أعمال التأهيل والصيانة عن مقاولي مشاريع البناء؛ وذلك لاختلاف طبيعة الأعمال التي يقوم بها كلا الطرفين.

وأكد الساعي اهتمام الحكومة بقطاع الصيانة وحرصها على الحفاظ على المنشآت الحكومية ورفع كفاءتها وإطالة العمر الافتراضي لها مع تحقيق نظم شاملة وفاعلة خصوصاً مع تزايد حجم أعمال الصيانة وعدد المباني الحكومية التي تحتاج صيانة وتأهيلا، حيث قامت الحكومة مؤخراً بزيادة الميزانية المخصصة لهذه الأعمال؛ لتغطية أكبر قدر ممكن من المباني والمنشآت.

وحول الجدول الزمني المرسوم لتحقيق هذه الخطة، أكد الساعي أن الوزارة قد أعدت معايير تفصيلية لتصنيف المقاولين، وقد بدأت العمل بالفعل بالتصنيف الجديد منذ العام 2013. وفيما يتعلق بالمعايير التي تم اعتمادها من قبل الوزارة لتصنيف المقاولين لمختلف أعمال التأهيل والصيانة، أوضحت الوكيل المساعد لمشاريع البناء والصيانة منى المطوع بأنه قد تم تصنيف المقاولين إلى خمس فئات، تبدأ من الفئة (AA)، نزولاً إلى الفئة (D)، وتحديد مواصفات خاصة بكل فئة طبقاً لسنوات الخبرة والجاهزية من حيث نسبة العمالة الفنية المتخصصة والمعدات اللازمة والقدرة المالية والإدارية لتنفيذ الأعمال، مؤكدة ان التعاقد مع المقاولين سيكون طبقاً للمعايير الجديدة ولحجم ونوعية المشاريع التي تتناسب مع مؤهلاتهم وخبراتهم؛ لتحقيق أقصى درجات الجودة في الأعمال والخدمات المقدمة.

"بوليتكنك" تبحث خطة النهوض بالمرأة

مدينة عيسى – بوليتكنك البحرين: عقدت لجنة تكافؤ الفرص بكلية البحرين التقنية (بوليتكنك البحرين) اجتماعًا برئاسة القائم بأعمال الرئيس التنفيذي للكلية محمد العسيري، تم خلاله مناقشة الضوابط والمعايير والخطط ذات العلاقة بتطبيق مبادئ تكافؤ الفرص، وتحقيق الإدماج الكامل لاحتياجات المرأة في إطار تكافؤ الفرص، والاطلاع على الخطة الوطنية للنهوض بالمرأة والمعدة من قبل المجلس الأعلى للمرأة والتعرف على الأنموذج الوطني لإدماج احتياجات المرأة في برنامج عمل الحكومة.

يأتي ذلك في إطار إلتزام البوليتكنك بتطبيق التعليمات الصادرة عن ديوان الخدمة المدنية رقم (4) للعام 2014 بشأن إنشاء لجنة تكافؤ الفرص بالجهات الحكومية، وبالتنسيق والتعاون مع المجلس الأعلى للمرأة بتفعيل الأنموذج الوطني لإدماج احتياجات المرأة في إطار تكافؤ الفرصفي جميع مجالات العمل في البوليتكنك، وتحقيق تكافؤ الفرص بين جميع الموظفين والمستفيدين والخدمات التي تقدمها البوليتكنك.

إلى ذلك، أكد العسيري أن البوليتكنك، وبتوجيهات من مجلس أمنائها برئاسة الشيخ هشام بن عبدالعزيز آل خليفة، حريصة كل الحرص على تعزيز مبدأ تكافؤ الفرص بين موظفيها سواء في التعيين والتدريب والابتعاث والترقي الوظيفي، كما هي حريصة على مراعاة احتياجات المرأة العاملة في البوليتكنك من خلال تحسين بيئة عملها والتغلب على المعوقات والصعوبات التي تواجه تطبيق مبدأ تكافؤ الفرص.